IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2025) 15 (4) Part (1): 239-256

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Abdul Kareem Fria Ahmed. The role of financial analysis of interim financial statements according to the requirements of standard (IAS 34) in enhancing users' decisions/ A practical study in the Regional Commercial Bank for Investment and Financing. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* **(2025) 15 (4) Part (1):239-256.**

The role of financial analysis of interim financial statements according to the requirements of standard (IAS 34) in enhancing users' decisions/ A practical study in the Regional Commercial Bank for Investment and Financing

Fria Ahmed Abdul Kareem [1]

[1] *Erbil Polytechnic University - Technical College of Administration - Department of Technical Department of Accounting, Erbil, Kurdistan Region, Iraq*

fria.abdulkareem@epu.edu.iq [1]

Abstract: This study addressed a fundamental problem related to the weak utilization of interim financial statements by financial information users, especially in light of the technical requirements of International Accounting Standard (IAS) 34, which deals with interim financial disclosure. The research problem was represented by the gap between what is actually disclosed in the interim statements and the accurate and reliable information users need to help them make sound economic decisions. From this standpoint, the study aimed to identify the role of implementing International Accounting Standard (IAS) 34 in improving financial performance indicators in interim financial statements, and to measure the effectiveness of financial analysis of interim statements in interpreting financial data and transforming them into indicators usable by analysts, investors, and accountants. The study also sought to test the impact of interim disclosure supported by financial analysis on enhancing the efficiency and quality of decisions made by end-users of accounting information. To achieve the study's objectives, the descriptive-analytical approach was adopted as a scientific approach that is appropriate for the nature of the study. The applied approach also relied on interim financial data extracted from the quarterly reports of the Regional Commercial Bank (the research sample) during 2023. This approach allows for data collection and analysis to understand the relationship between the study variables. The data were analyzed using the SPSS statistical program, applying a set of statistical methods such as frequencies, arithmetic means, standard deviations, and hypothesis testing. The study results showed that the International Accounting Standard (IAS 34) contributes to standardizing the preparation of interim reports and enhancing their global financial comparability. Furthermore, interim financial statements, whose interpretation relies on financial analysis tools, provide more accurate and useful information for their users.

Keywords: Interim financial reports, International Accounting Standard (IAS 34), analysis of financial indicators.

IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2025) 15 (4) Part (1): 239-256

دور التحليل المالي للقوائم المالية المرحلية وفقاً لمتطلبات معيار (IAS 34) في تعزيز قرارات المستخدمين / دراسة تطبيقية في مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل

م. فريا أحمد عبد الكريم [1]

[1] جامعة أربيل التقنية- الكلية التقنية الإدارية- قسم التقنيات المحاسبية، اربيل، إقليم كوردستان، العراق

المستخلص: تناولت هذه الدراسة مشكلة أساسية تتعلق بضعف استفادة مستخدمي المعلومات المالية من القوائم المالية المرحلية، خصوصًا في ظل المتطلبات الفنية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 34)، والذي يُعنى بالإفصاح المالي المرحلي. وقد تمثلت مشكلة البحث في وجود فجوة بين ما يتم الإفصاح عنه فعليًا في القوائم المرحلية وما يحتاجه المستخدمون من معلومات دقيقة وموثوقة تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. ومن هذا المنطلق، هدفت الدراسة الى التعرف على دور تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS 34) في تحسين مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية المرحلية، وقياس فاعلية التحليل المالي للقوائم المرحلية في تفسير البيانات المالية وتحويلها إلى مؤشرات قابلة للاستخدام من قبل المحللين والمستثمرين والمحاسبين. كما سعت الدراسة إلى اختبار تأثير الإفصاح المرحلي المدعوم بالتحليل المالي في تعزيز كفاءة وجودة قرارات المستخدمين النهائيين للمعلومة المحاسبية، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كمنهج علمي يتلاءم مع طبيعة الدراسة، وكذلك المنهج التطبيقي بالاعتماد على البيانات المالية المرحلية المستخرجة من التقارير الفصلية لمصرف الإقليم التجاري (عينة البحث) خلال سنة ٢٠٢٣، إذ يسمح بجمع البيانات وتحليلها لفهم العلاقة بين متغيرات الدراسة. وقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، من خلال تطبيق مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار الفرضيات، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن معيار المحاسبة الدولي (IAS 34) يسهم في توحيد إعداد التقارير المرحلية وتعزيز قابليتها للمقارنة المالية عالميًا، كما أن القوائم المالية المرحلية التي تعتمد في تفسيرها على أدوات التحليل المالي توفر معلومات أكثر دقة وفائدة لمستخدميها.

الكلمات المفتاحية: التقارير المالية المرحلية، معيار المحاسبة الدولي (**IAS 34**)، تحليل المؤشرات المالية.

Corresponding Author: E-mail: fria.abdulkareem@epu.edu.iq

المقدمة

يُعد التحليل المالي أداة أساسية لمستخدمي المعلومات المالية لاتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية، إذ يتيح فهماً دقيقاً لأداء الوحدة الاقتصادية وتحديد نقاط القوة والضعف في أدائها المالي، ويساعد هذا التحليل على استشراف المخاطر المالية المحتملة ووضع استراتيجيات للحد منها، الأمر الذي يمكّن متخذي القرار من اتخاذ خيارات استثمارية وتمويلية أكثر دقة، مثل قرارات الشراء أو البيع أو التوسع الاستثماري (أبو بكر وآخرون، ٢٠٢٣: ٥٦٠). وفي هذا السياق، يأتي معيار المحاسبة الدولي (IAS 34) "التقارير المالية المرحلية" ليضع إطاراً تنظيمياً يضمن تقديم معلومات مالية مرحلية تغطي الفترات الوسيطة خلال السنة المالية، بهدف تزويد المستخدمين ببيانات آنية تسهم في تقييم الوضع المالي والأداء التشغيلي للوحدات الاقتصادية (Alsharari, & Alhamadeen, 2015: 19). وتمثل القوائم المالية المرحلية أداة مهمة لتحليل عناصر الإيرادات، والمصروفات، والأرباح، والخسائر على مدى الفترات المحددة، باستخدام مؤشرات مالية مثل نسب الربحية والسيولة (Badawy, 2022: 17)، وإن أهمية هذا الموضوع تنبع من دوره في تعزيز الشفافية وتقليل فجوة المعلومات بين المنشآت والمستثمرين، وزيادة القدرة على المقارنة بين التقارير المالية محلياً ودولياً. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة دور التحليل المالي للقوائم المالية المرحلية، في ظل تطبيق المعيار(IAS 34) ، في تحسين جودة القرارات المالية للمستخدمين وبناء الثقة مع الأطراف ذات العلاقة.

المحور الاول: منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث:

لقد تزايد أهمية التحليل المالي للقوائم المالية المرحلية في ظل تطبيق معيار (IAS 34) ، ويتناول المعيار طرق عرض القوائم المالية المرحلية بطريقة تعكس الأداء المالي الفعلي للوحدات الإقتصادية خلال فترة زمنية معينة، وأن غياب تطبيق المعيار يؤثر سلباً على تحليل القوائم المالية المرحلة في إظهار التفاصيل والمعلومات الضرورية للمستخدمين لإتخاذ القرارات الرشيدة. هذا وتكمن مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

هل هناك دور لتطبيق معيار (IAS 34) في مؤشرات الاداء المالي على تعزيز قرارات المستخدمين؟

ثانياً: أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يتناول موضوع التحليل المالي للقوائم المالية المرحلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (**IAS 34**) بوصفه أداة معاصرة تسهم في تحسين جودة المعلومات المالية المتاحة للمستخدمين. فهو من جانب نظري يثري الأدبيات المحاسبية عبر ربط التحليل المالي بالمعايير الدولية ويكشف عن دوره في تعزيز مصداقية وشفافية القوائم المرحلية، ومن جانب عملي يساعد

المصارف والمؤسسات المالية على تقليل فجوة المعلومات مع المستثمرين وتعزيز ثقة السوق من خلال مؤشرات مالية دقيقة مثل التغطية النقدية والعائد على الموجودات وحقوق الملكية وصافي الربح، أما على الصعيد التطبيقي فيوفر البحث دراسة ميدانية على مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل، بما يتيح نتائج واقعية يمكن الإفادة منها في تطوير ممارسات الإفصاح المالي المرحلي في المصارف العراقية الأخرى.

ثالثاً: أهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق الاتي:

- التعرف على دور تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS 34) في تحسين مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية المرحلية.
- تحليل أثر التحليل المالي للقوائم المالية المرحلية على جودة القرارات المالية لمستخدمي المعلومات.
- بيان مدى إسهام تطبيق معيار (IAS 34) في تعزيز الشفافية وتقليل فجوة المعلومات بين الوحدات الاقتصادية والمستثمرين.

رابعاً: فرضية البحث: بُنيت الدراسة على فرضية رئيسة مفادها:

إنَّ التحليل المالي للقوائم المالية المرحلية وفقاً لمعيار (IAS 34) يسهم في تعزيز قرارات المستخدمين.
وتتفرع عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تربط بين مؤشرات التحليل المالي (مؤشر التغطية النقدية، العائد على الإيرادات، معدل دوران الموجودات، العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، صافي الربح) وبين قرارات المستخدمين.

خامساً: منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي: من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالتحليل المالي والتقارير المالية المرحلية ومعيار (IAS 34).
المنهج التطبيقي (العملي): بالاعتماد على البيانات المالية المرحلية المستخرجة من التقارير الفصلية لمصرف الإقليم التجاري (عينة البحث) خلال سنة ٢٠٢٣، وإجراء التحليل المالي لمجموعة من المؤشرات الرئيسة (مؤشر التغطية النقدية، العائد على الإيرادات، معدل دوران الموجودات، العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، وصافي الربح) لقياس أثرها على قرارات المستخدمين.

سادساً: حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل.
- **الحدود الزمانية:** السنة المالية (٢٠٢٣).
- **الحدود الموضوعية:** تطبيق معيار (**IAS 34**) على القوائم المالية المرحلية وتحليل مؤشراتها المالية.

سابعاً: الدراسات السابقة: فيما يأتي مجموعة من الدراسات السابقة التي كانت متعلقة بموضوع الدراسة:

١-**دراسة (الدوري وجواد، ٢٠٢٣) بعنوان:** "دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في تحسين نتائج تقييم الأداء المصرفي: دراسة تحليلية مقارنة في مصرف بغداد، هدفت الدراسة الى معرفة مدى تأثير الالتزام بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية **IFRS** في تحسين نتائج تقييم الاداء المصرفي، وتستند الدراسة الى فرضية رئيسية تتمثل في أن التزام المصارف التجارية بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية يؤثر ايجاباً في نتائج تقييم الاداء المصرفي من خلال إعداد قوائم مالية تتمتع بالشفافية والملاءمة وقابلة للمقارنة مع المصارف الاخرى في جميع دول العالم، ولغرض اختبار فرضيَّة البحث وتحقيق أهدافه تم استخدام المنهج الاستنباطي فِي عَرْض ودراسة وتحليل مُتغيّرات البحث في الجانب النَّظَرِي ، وَتِم اعتماد المنهج الوصفي الكمّي التَّحليلي والمنهج المقارن في الجانب العملي. ولقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها؛ ان نتائج النسب والمؤشرات المالية المبنية على المبالغ المستخرجة من القوائم المالية المعدة على وفق معايير الابلاغ المالي الدولية انعكست بشكل ايجابي على تقييم اداء المصارف وادت الى تحسين نتائج تقييم الاداء للمصرف وعملية المقارنة مع نسب المصارف في الدول الأخرى، كما أوصت الدراسة بضرورة تكثيف الجهود بين الجهات ذات العلاقة المعنية بعملية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في المصارف لزيادة التركيز والقاء الضوء على ايجاد آلية موحدة لتطبيق المعايير ومتابعة التطبيق السليم لها.
٢-**دراسة (فرنوي وحسن، ٢٠٢٣) بعنوان:** "دراسة أثر الانعكاسات الاقتصادية الناتجة عن التوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **IFRS** على مؤشرات الأداء المالي: بالتطبيق على مصر"، يهدف البحث إلى تحليل الانعكاسات الاقتصادية للتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (**IFRS**) على مؤشرات الأداء المالي وكفاءة سوق رأس المال، من خلال دراسة أثر هذا التوافق على سيولة الأسواق، وحجم التداول، وقيمة الشركات، وأدائها. اعتمد الباحثان على منهج نظري بمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، ثم دراسة تطبيقية على بيانات ١٤٣ شركة مدرجة في البورصة المصرية (٤٤٣٣ مشاهدة ربع سنوية) وبيانات السوق (٣١ مشاهدة ربع سنوية) خلال الفترة ٢٠١٢–٢٠١٩، باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. وخلصت النتائج إلى وجود آثار اقتصادية ملحوظة للتوافق مع **IFRS** تختلف بين الدول بحسب مستوى التوافق والمستوى الاقتصادي وكفاءة أسواق المال.
٣-**دراسة (منصور، ٢٠٢٠) بعنوان:** أثر استخدام التقارير المالية المرحلية وفق المعايير المحاسبي الدولي رقم ٣٤ "التقارير المالية المرحلية" على قرارات المستخدمين في البنوك التجارية الأردنية، هدفت الدراسة إلى بيان أثر استخدام التقارير المالية المرحلية على قرارات المستخدمين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية، واعتمدت على المنهج الوصفي، من خلال المصادر النظرية وتصميم استبانة وزعت على ١٣ بنكاً (١٣٠ استبانة، استرد منها ٩٠ صالحة للتحليل بنسبة ٦٩,٢٣٪). جرى تحليل

البيانات إحصائياً لاختبار الفرضيات، وتوصلت النتائج إلى أن للتقارير المالية المرحلية دوراً مهماً في دعم القرارات الاستثمارية بالبنوك. أوصت الدراسة بالالتزام بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤، وتعزيز الرقابة على التطبيق، ودراسة تأثير التقارير المرحلية على أنواع أخرى من القرارات، مع توجيه اهتمام متخذي القرار إلى المعلومات المالية الواردة فيها.

٤-دراسة (العبيدي وعبد الله، ٢٠٢١)، بعنوان: تحليل التقارير المرحلية واهميتها للمستخدمين وفقاً للمعايير المحاسبي الدولي ٣٤ "دراسة تطبيقية في مصرف سومر التجاري"، تضمن البحث على التعريف بالتقارير المالية المرحلية المعدة من قبل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وأهمية تحليل هذه التقارير والمقارن بين نتائج التحليل باستخدام نسب التحليل المالي ولفترات مختلفة وبالشكل الذي يوفر معلومات للمستخدمين لاتخاذ القرارات اذ تم تحليل التقارير المالية المرحلية المنشورة لمصرف سومر التجاري باستخدام مؤشرات التحليل المالي لتوفير معلومات اكثر تفصيلية وملائمة لاتخاذ القرارات بما يعزز عمل المصرف، وتوصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها، ينبغي على ادارة سوق العراق للأوراق المالية متابعة مدى التزام الشركات المدرجة في السوق بإعداد التقارير المالية المرحلية ونشر ثقافة الوعي للمستخدمين بأهمية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية باعتبارها من اهم مصادر المعلومات لاتخاذ القرارات، كما ان المصرف عينة البحث لم يقم بأعداد التقارير المالية المرحلية في ضوء المتطلبات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤)، فضلا عن عدم وجود معايير محاسبية محلية في العراق تحدد الاطار العام والمتطلبات الخاصة بأعداد التقارير المالية المرحلية.

المحور الثاني: الإطار النظري للبحث

اولاً: ماهية التقارير المالية المرحلية:

١- مفهوم وتعريف التقارير المالية المرحلية: تعد التقارير المالية المرحلية مصدراً من مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية الملاءمة لاتخاذ القرارات الرشيدة من قبل حملة الأسهم وأصحاب المصلحة، إذ تقوم الوحدات وخلاف التقارير المالية السنوية بإصدار تقارير مالية تغطي مدة مرحلية خلال السنة المالية عادة ما تكون نصف أو ربع سنوية، وترجع العناية بهذا النوع من التقارير إلى الضغوط التي يمارسها حملة الأسهم وغيرهم من متخذي القرارات بهدف التعّرف على نتيجة النشاط والمركز المالي للوحدات المستثمر فيها بشكل دوري بدلا من الانتظار حتى نهاية السنة المالية للحصول على المعلومات اللازمة لتلك القرارات (أبوبكر واخرون، 2017: 357). لقد تم تعريف التقارير المالية المرحلية على "أنها تقارير تقدم معلومات مالية لفترات تقل عن سنة، مثل ثلاثة أو ستة أشهر". ومع تزايد أهمية المعلومات المحاسبية، ظهرت الحاجة إلى وضع معايير توجه عملية القياس والإفصاح المرحلي، مثل المعيار (IAS 34) الصادر في العام 1973، وأري مجلس مبادئ المحاسبة (28)، الذي يوضّح تطبيق المبادئ المحاسبية وإعداد التقارير المرحلية، فضلاً عن تحديد الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها للوحدات الاقتصادية. وفي بيئة الأعمال الديناميكية الحديثة فإن المعلومات المالية يجب أن تكون متاحة على أساس زمني عند الحاجة لاتخاذ القرار، ولهذا السبب فإنّ الوحدات الاقتصادية تعد التقارير المالية المرحلية للتزويد بالمعلومات المتعلقة بالوضع المالي لفترة زمنية أقل من سنة واحدة، وتكون الفترة الزمنية العادية للتقارير المرحلية عادة ربع سنوية (ثلاثة شهور) ويمكن أن تكون شهرية (سكيك، 2010: 17). وينّص معيار (IAS 34) على أن الوحدات الاقتصادية الملتزمة بحاجة إلى تقديم الملاحظات نفسها في التقارير المرحلية التي ستظهر في التقارير السنوية للوحدات الاقتصادية المبلغة، حيث يُفترض أنّ المستخدمين لديهم حق الوصول إلى كل البيانات المنشورة (Alsharari& Alhamadeen, 2015: 102). إذ وفقًا لمعيار (IAS 34) فإنّ التقارير المالية المرحلية، تفرض على الوحدات الإفصاح عن الأحداث التي لها تأثير كبير على وضعها المالي وأدائها، والغرض من إصدار التقارير المالية المرحلية هو تحديث الأطراف الخارجية بأي أحداث أو أنشطة جديدة منذ التقرير السنوي الأخير، وليس تكرار المعلومات (Badawy, 2021: 31).

وفي ضوء ما تقدم، يرى الباحث أن التقارير المالية المرحلية تمثّل أداةً مختصرة وفعّالة تعدّ لفترات زمنية تقل عن سنة، كأن تكون ربع سنوية أو نصف سنوية، بهدف توفير معلومات مالية سريعة ودقيقة، وتسهم هذه التقارير في تمكين المستخدمين، سواء الداخليين أو الخارجيين، من اتخاذ قرارات مستنيرة ومبنية على بيانات حديثة في الوقت المناسب، مما يعزّز من كفاءة العملية الإدارية والمالية.

٢- معيار المحاسبة الدولي (IAS 34): يهدف (IAS 34) الى وصف وتحديد الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية، وكذلك وصف مبادئ الاعتراف والقياس في القوائم المالية المختصرة أو الكاملة لفترة مالية مرحلية معينة، مما يساهم في تعزيز استخدام مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الرشيدة (ابو نصار وحميدات ،2024: 398). ويشجع المعيار الوحدات التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية على تقديم تقارير مالية مرحلية تنسجم مع مبادئ الاعتراف والقياس والإفصاح الواردة في هذا المعيار، وبشكل خاص يشجع المعيار هذه الوحدات على ما يلي:

أ- تقديم تقارير مالية مرحلية تغطي النصف الأول من سنتها المالية على الأقل وأن تنشر هذه التقارير خلال فترة لا تزيد عن 60 يوماً من نهاية الفترة المالية المرحلية.

ب- تلتزم الوحدات بمتطلبات هذا المعيار إذا تم الطلب منها بموجب تشريع محلي أو إذا اختارت نشر تقارير مالية مرحلية بموجب معايير الدولية، وعندها يجب أن تلتزم المنشأة بكافة متطلبات هذا المعيار.

ت- في حالة عدم قيام المنشأة بنشر تقارير مالية مرحلية أو تقديمها لتقارير مالية مرحلية لا تمتثل لمعيار (IAS 34)، فإن ذلك لا يمنع من امتثالها لمعايير المالي الدولية عند إعدادها التقارير المالية السنوية الممتثلة لهذه المعايير.

ولضمان أن التقارير المالية المرحلية تعكس المعلومات المالية بشكل دقيق ومناسب، وذلك وفقًا للمتطلبات الأساسية الواردة في المعايير الدولية. وفيما يلي أهم المبادئ المتعلقة بالقياس: (العبيدي، **2021**: **25**)

(١) الاتساق في أسس القياس: يجب أن تكون أسس القياس المستخدمة في التقارير المالية المرحلية متسقة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية السنوية، ويتم استخدام نفس السياسات المحاسبية لتجنب التناقض في النتائج المالية بين الفت ارت المرحلية والسنة المالية الكاملة.

(٢) الاعتراف والإفصاح المرحلي: عند إعداد القوائم المالية المرحلية، يجب الاعتراف بالإيرادات والمصروفات عند وقوعها وفقًا لمبدأ الاستحقاق، ولا يُتوقع من الوحدات إجراء قياسات دقيقة أو تفصيلية خلال الفترة المرحلية. يتم استخدام تقديرات أكثر شيوعًا مقارنة بالقوائم السنوية.

(٣) التكلفة مقابل الفائدة: يتيح استخدام تقديرات محاسبية (بدلاً من القياسات التفصيلية) خلال الفترة المرحلية، بهدف تقليل التكلفة والوقت المطلوب لإعداد التقارير، شريطة ألا يؤثر ذلك على مصداقية وجودة البيانات.

(٤) معالجة التغيرات: إذا طرأت تغييرات في السياسات المحاسبية خلال السنة المالية، يتم تطبيقها على الفور في الفترة المرحلية التي تحدث فيها، مع الإفصاح الكامل عن هذه التغييرات.

(٥) قياس بعض البنود خلال الفترة المرحلية: يتم قياس بعض البنود، مثل الضرائب الداخلية المؤقتة، استنادًا إلى النسبة السنوية الفعلية المتوقعة، أما بالنسبة لبنود مثل المخزون، يتم تقييمه بالقيمة الأقل بين التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق، تمامًا كما في التقارير السنوية.

(٦) استثناءات: يقر المعيار بأن بعض البنود قد تحتاج إلى معالجة محاسبية مختلفة خلال الفترات المرحلية بسبب طبيعة النشاط التجاري أو التغيرات الموسمية، مع ضرورة الإفصاح عن الأسباب.

٣- العوامل البيئية التي أسهمت في تطوّر التقارير المالية المرحلية: ساهمت مجموعة من العوامل البيئية (اقتصادية، والسياسية والقانونية والثقافية) في ظهور القوائم المالية المرحلية وتطوّرها حتى أضحت من الوسائل الرئيسة لدى الكثير من مستخدمي المعلومات المحاسبية لمعرفة الأداء والمركز المالي للوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية للوحدات الاقتصادية. وأهم تلك العوامل البيئية هي (الصيح واخرون، **2016**):

أ- العوامل الاقتصادية: مما لا شك فيه أن التطورات الاقتصادية الحديثة التي حدثت خلال القرن العشرين قد نهضت بدور كبير في ظهور وتطوّر القوائم المالية المرحلية، ومن تلك العوامل هي (تطور التجارة العالمية وظهور الوحدات الاقتصادية متعددة الجنسية وتكنولوجيا المعلومات وزيادة عمليات الخصخصة وانخفاض المنفعة الاقتصادية للقوائم السنوية).

ب- العوامل السياسية: لا شك أن للسياسة تأثير كبير على تطور المحاسبة وبالتالي على مخرجاتها المتمثّلة في التقارير والقوائم المالية التي يتم إعدادها لخدمة مصالح فئات متعدّدة تختلف مصالحها فيما بينها مما أوجد صراعاً سياسياً بين الأطراف المختلفة إذ أن كل طرف يريد تعظيم منفعته وهذا بدوره يؤدي إلى تدخل الحكومات في عملية تحديد أهداف القوائم المالية، وخير مثال على ذلك عندما طلب الكونجرس الأمريكي من (SEC) إلزام الوحدات الاقتصادية بتقديم قوائم مالية مرحلية في العام 1946م.

ت- العوامل القانونية: تتمثل العوامل القانونية في مجموعة القواعد القانونية تؤثّر على مهنة المحاسبة والرقابة على ممارستها، وعلى الكيفية إعداد المعلومات وعرضها في التقارير المالية (ابوشيبة وبنسليم، 2024: 224).

ث- العوامل الثقافية: يتأثّر النظام المحاسبي ووضع المنظّمات المهنية لدولة ما بشكّل كبير بالمستوى التعليمي لمواطني تلك الدولة، ويتأثّر المستوى التعليمي لأي دولة بعدة عوامل منها: (مستوى الأمية، النظام التعليمي، ومدى مطابقة نظام التعليم لاحتياجات ومتطلبات هذه الدولة) (ابوشيبة وبنسليم، 2024: 225).

٤- مداخل إعداد التقارير المالية المرحلية ويتم إعداد التقارير المالية المرحلية من خلال ثلاثة مداخل رئيسة يمكن الاعتماد عليها لإعداد هذه التقارير على النحو التالي:

أ- مدخل الاستقلال: تعتبر المدة المرحلية وحدة مالية مستقلة عن السنة المالية الكاملة، حيث تعامل كل مدة مالية مرحلية كما لو كانت سنة مالية قائمة بذاتها. بناءً على هذا النهج، تعّد التقارير المالية المرحلية باستخدام الأسس والقواعد المتبعة في التقارير السنوية، مع التركيز على التقديرات المحاسبية مثل المخصّصات وغيرها الهدف الأساسي من هذه التقارير هو تقديم صورة دقيقة لنتائج أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي استنادًا إلى الأحداث الفعلية، مع التأكيد على أن طول الفترة المالية لا يجب أن يؤثّر على القياس أو الإفصاح المحا سبي (أبو بكر وآخرون، 2017: 358).

ب- المدخل المتكامل: وفقا لهذا المدخل أن المُدّد المرحلية تتكامل مع بعضها البعض لتكون في النهاية المدة السنوية، ويأخذ هذا المدخل في الاعتبار عند إعداد التقارير المالية المرحلية العلاقة المتوقعة بين عناصر الإيرادات والمصاريف المستحقة، والمؤجلة في نهاية السنة. (المشهداني والعبيدي، 2011: 299).

ت- المدخل التوافقي (المشترك): يستند هذا المدخل عند إعداد التقارير المالية المرحلية إلى التوافق ما بين المدخل المستقل والمتكامل، إذ يتم الاعتراف ببعض العناصر من الإيرادات والمصروفات في المَدد المرحلية التي تُحقّقت خلالها دون أية محاولة لربطها بالأحداث المُتوقع حدوثها خلال المدة المتبقية من السنة المالية حتى إذا كان نشاط الوحدة الاقتصادية المعنية يتسم بالموسمية، في حين يتم ربط الإيرادات والمصاريف بالأحداث المُتوقع تحقّقها خلال المدة المتبقية من السنة المالية، وذلك لغرض الاعتراف بها وقياسها والإفصاح عنها في المدد المرحلية مثل ضريبة الدخل التي يتم تحديد المبلغ المستحق منها كل مدة مرحلية باستخدام معدل الضريبة السنوي المقدّر، في حين يتم تأجيل مصاريف الإعلان والإعداد التي تتحقّق في مدة مبكرة من السنة المالية إلا أنها تخصّ السنة المالية بالكامل (أي أن منافعها تمتد على مدار السنة المالية)، وعلية يتم تأجيل هذا النوع من المصاريف وإطفاءه على بعض المُدد المرحلية، وكذلك الأمر بالنسبة لمصاريف الصيانة المتوقّع حدوثها في مدة متأخرة من السنة المالية إذ يتم

عدّ الجزء المقّدر منها والخاص بالمُدد المرحلية اللاحقة مصاريف مدفوعة ، وإنّ الاعتماد على المدخل التوافقي في إعداد التقارير المالية المرحلية قد يكون أفضل، لأنه يمثل دمجاً أو نوعاً هجيناً بين المدخلين السابقين، لذلك فإنّ الإبلاغ المالي ويوفر المدخل التوافقي المعلومات الملاءمة في الوقت المناسب لمستخدميه في الفترات المرحلية (جاف واحمد ،2021: 288).

٥- **شكل ومحتوى التقارير المالية المرحلية:** تتضّمن التقارير المالية المرحلية العناصر التالية:

أ- بيان الدخل للربع الأخير من الفترة المالية الحالية، وبيان الدخل المقارن للربع نفسه من السنة المالية السابقة

ب- بيانات الدخل للفترة الزمنية التراكمية حتى تاريخه والفترة المقابلة من السنة المالية السابقة.

ت- الميزانية العمومية المختصرة في نهاية الربع الحالي والميزانية العمومية المختصرة في نهاية السنة المالية السابقة، ومع ذلك ينبغي للوحدات الاقتصادية أن تدرج الميزانية العمومية في نهاية الفترة المؤقتة المقابل ةمن العام السابق إذا كان ذلك ضروريًا لفهم تأثير التقلبات الموسمية على الوضع المالي للوحدة الاقتصادية.

ث- بيان التدفقات النقدية في نهاية الفترة التراكمية الحالية حتى تاريخه وللفترة نفسها للسنة السابقة.

ج- الحواشي التي تقوم بتحديث تلك الموجودة في التقرير السنوي الأخير، تتضمن هذه الحواشي المؤ قّتة ملخصات للتغييرات الجوهرية في القياس أو الأحداث الاقتصادية الرئيسية التي حدثت منذ نهاية السنة المالية.

ح- تقرير من الإدارة يحلل ويناقش النتائج للفترة المؤقّتة الأخيرة. (**Christensen, 2014: 686**).

٦- **أهم العوامل المؤثرة في توقيت الإعلان عن التقارير المالية المرحلية:** هناك العديد من العوامل التي تؤثر في توقيت الإعلان عن معلومات التقارير المالية المرحلية، هي الآتي (شاكر واخرون، **2024: 57**):

أ- **حجم الوحدة الاقتصادية**: يرتبط حجم الوحدة الاقتصادية بتوقيت الإعلان عن المعلومات المالية سواء أكانت معلومات مالية سنوية أم معلومات مالية مرحلية، حيث تستغرق الوحدات الكبيرة وقتاً أقصر في الإعلان عن معلوماتها المالية مقارنة بالوحدات الصغيرة، ولذلك فقد يفسر تأخر تلك الوحدات في إعلان معلوماتها على أنه محاولة لإخفاء أخبار غير إيجابية يمكن أن تؤثّر على أسعار أسهمها.

ب- **ربحية الوحدة الاقتصادية** تعد الربحية ونمو الوحدة الاقتصادية من العوامل المؤثّرة على توقيت إعلان المعلومات المالية فالوحدة الاقتصادية التي لديها أرباح وفرص نمو جيدة (أخبار جيدة) ترغب في الإعلان عن ذلك دون إبطاء بعكس الوحدات التي تحصّلت على خسائر وكانت فرص نموها محدودة (أخبار سيئة)

ت- **مديونية الوحدة الاقتصادية** أنّ زيادة مديونية الوحدة الاقتصادية تؤدّي إلى تزايد الضغوط التي يمارسها الدائنون على الوحدة من أجل تقديم معلوماتها بصورة سريعة حيث أن نشر المعلومات في وقتها دون تأخير يمكن الدائنين من معرفة وضع الوحدة ومدى التزامها بالقيود التي تتضمّنها عقود المديونية.

ث- **المحللين الماليين التابعين للوحدة الاقتصادية** أن إصدار التقارير المالية المرحلية قد يؤدّي إلى انخفاض تكاليف جمع المعلومات بالنسبة للمحللين، مما يؤدّي إلى رفع قدراتهم على إصدار التقارير الخاصة بهم وبالتالي فإنهم يصبحون أكثر استفادة من زيادة إصدار التقارير المرحلية، ومن ناحية أخرى فإنها تؤدي الى انخفاض الطلب على التقارير التي يصدرها المحللون الماليون، لأن الوحدة الاقتصادية هي التي تقوم بإصدار تلك القوائم بنفسها.

٧- **السياسات المحاسبية لإعداد التقارير المرحلية:** يجب على الوحدات الاقتصادية عند اتباعها للسياسات المالية، اتباع إحدى السياسات الآتية: (Deloitte, 2010: 18)

١. **نفس السياسات المحاسبية مثل التقارير المالية السنوية:** أن تكون السياسات المطبقة في التقارير المالية المرحلية متّسقة مع تلك المطّبقة في أحدث التقارير المالية السنوية، باستثناء التغييرات في السياسة المحاسبية التي تم إجراؤها بعد تاريخ أحدث التقارير المالية السنوية والتي ستنعكس في التقارير المالية السنوية التالية، ويتعّين على الوحدات الاقتصادية الإفصاح في تقاريرها المالية المرحلية عن استيفاء هذا المطلب.

٢. **التغييرات في السياسات المحاسبية** يتعين على مُعدي التقارير المالية المرحلية المتوافقة مع معيار (IAS 34) مراعاة أي تغييرات في السياسات المحاسبية التي سيتم تطبيقها على التقارير المالية السنوية القادمة، وتنفيذ التغييرات لأغراض إعداد التقارير المرحلية، وهذه التغييرات هي: (Subramanyam, 2014: 3).

أ- التغييرات التي تتطلبها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي ستكون سارية المفعول بالنسبة للتقارير المالية السنوية.

ب- التغييرات المقترح اعتمادها على التقارير المالية السنوية، وفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS 34) للسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، على أساس أنها ستؤدي إلى تقديم البيانات المالية معلومات موثوقة وأكثر صلة.

إذا كان هناك أي تغيير في السياسة المحاسبية منذ أحدث التقارير المالية السنوية، فيجب أن يتضّمن التقرير المالي المرحلي وصفًا لطبيعة وتأثير التغيير.

ثانياً: مدخل الى التحليل المالي: التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها، والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرّات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع الوحدة الاقتصادية من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه الوحدات الاقتصادية وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات السليمة (امال ،2015: 49).

١ـ أهمية التحليل المالي: التحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات وحداته الاقتصادية المالية والإدارية، فضلاً عن ذلك أصبح التحليل المالي يستعمل كوسيلة لتقييم أداء الوحدة ككل والحكم على مركزها المالي وإدارتها بحيث تبرز من دراسة قوائمها المالية نواحي الضعف ونواحي القوة فيها (كريشان، 2022: 241). ان استخدام التحليل المالي بالوحدات الاقتصادية يشكل أهمية كبيرة لبيئة العمل فيها، بصو رة عامة تتمثل أهميته فيما يلي (نزيهة وحنان ،2021: 7):

١. يعتبر أداة من أدوات الرقابة الفعّالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكّر، لا سيما إذا أُستخدم بمصداقية.
٢. يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء التشغيلي للوحدة الاقتصادية من خلال تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل، وبالتالي فهو يسمح بمعرفة حسن استخدام الموارد المتاحة بكفاءة.
٣. التحليل المالي هو أداة من أدوات التخطيط حيث أ نّه يساعد في توقّع المستقبل.
٤. التحليل المالي يساعد في تقييم الأداء لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الملاءمة.
٥. يعتبر وسيلة لتقييم الوضعية المالية للوحدة الاقتصادية.
٦. التنبؤ باحتمالات تعرض الوحدة الاقتصادية للفشل المالي، وما يجب اتخاذه من إجراءات لتفاديه.

٢ـ أهداف التحليل المالي: يساعد التحليل المالي في التعرف على الوضع المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية، كما يساعد أيضا في الرقابة على الوحدة وتخطيطها وتقييمها (شتات ،**2023**: **20**). حيث تتعدّد أهداف الوحدة الاقتصادية من عملية التحليل المالي، فقد يكون الهدف هو تقييم الأداء بطريقة شاملة للوحدة الاقتصادية كافة، أو تقييم الجانب معين من أنشطتها، أو تهيئة المناخ الملائم لاتخاذ القرارات الرشيدة ولرسم أفضل السياسات وذلك بتهيئة المعلومات الملاءمة لاتخاذ القرارات ويمكن القول بان عملية التحليل المالي تقوم على تحقيق عدة أهداف رئيسية من أهمها (بشناق ،**2011**: **24**):

أ- معرفة الكفاءة المالية للوحدة الاقتصادية في فترة معينة.
ب- الكشف عن اتجاهات وأنماط التطور في الوحدة الاقتصادية لفترة معينة.
ت- تحديد نقاط الضعف التي تؤثر سلباً على الأداء المالي.
ث- المساعدة في عملية التخطيط المالي للوحدة الاقتصادية.
ج-إعداد أرضية خصبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

٣ـ القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي: وهي ملخص للأنشطة والعمليات الإنتاجية والتمويلية والاستثمارية بالوحدة الاقتصادية، لذلك تطلب الهيئات الرقابية حداً أدنى من المعلومات يجب توافره في هذه القوائم المالية حتى تكون مفيدة للمساهم (المستثمر) والمحلل المالي والدائنين عند اتخاذ قرارات الائتمان والاستثمار، وأيُ قرارات أخرى خاصة بمشروعات الأعمال (الانصاري واخرون، 1999، ١٧٣- ١٧٤).

أ- الميزانية العامة: تُقّدم الميزانية العمومية ملخصًا لأهم بنود الموجودات، والمطلوبات وحق الملكية لإحدى الوحدات الاقتصادية في وقت معين من الزمن، عادة في نهاية السنة المالية للوحدة الاقتصادية (Hanlon,2012,12).

ب- قائمة الدخل: تقدم قائمة الدخل صورة للأرباح الناتجة عن عمليات الوحدة الاقتصادية خلال فترة معينة. إذ تعد قائمة الدخل الشامل المقياس الأساسي للمحاسب لقياس أداء الأعمال وتمثل (الإيرادات الفترة – نفقات الفترة المحاسبية) في حين يتم استعمال مصطلح صافي الربح بشكل أوسع لتقييم الأداء (**Libby, 2016: 9**).

ت- قائمة التدفقات النقدية: تهدف أساساً إلى توفير المعلومات عما تحقق من تدفقات نقدية داخلة، ومما انفقته الوحدة الاقتصادية من تدفقات نقدية خارجة، وتعد وفقا للأساس النقدي، وتقدم تصوراً واضحاً عن سلامة النشاط المالي للوحدة ، فضلاً عن دورها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتقييم الأداء التشغيلي، والإداري للوحدة الاقتصادية خلال المدة التي يغطيها التقرير، وهي توضح أثر النشاطات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية على التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة (الزبيدي والعابدي، **2022**: **249**). وتصنف الانشطة التي تولد تدفقات نقدية إلى ثلاث أنشطة رئيسة وهي كالآتي (الحسناوي، 2018: 27):

– **الأنشطة التشغيلية**: هي عمليات شراء وبيع السلع، أو تصنيع السلع لإعادة البيع، أو تقديم خدمة للزبائن.

– **الأنشطة الاستثمارية**: هي العمليات والأحداث التي تشمل شراء وبيع الموجودات والسندات المالية مثل (مكافئ النقد، العقارات، المباني، المعدات)، فضلاً عن موجودات أخرى وغير مملوكة لغرض أعادة بيع وتجميع وتقديم القروض ويمكن تصنيفها كأنشطة استثمارية.

– **الأنشطة التمويلية**: وهي الأنشطة التي تشمل بنود الالتزامات وحقوق الملكية والتي تشمل الحصول على رأس المال من المالكين وتقديم العائد على استثماراتهم أو رد هذه الاستثمارات فضلا عن اقتراض الأموال من الدائنين وسداد الأموال المقترضة.

٤ـ تحليل المؤشرات المالية للقوائم المالية المرحلية: يعبر تحليل النسبة عن العلاقة بين عناصر مختارة من بيانات القوائم المالية، وتعبر النسبة عن العلاقة الرياضية بين كمية وكمية أخرى، ويتم التعبير عن العلاقة إما بنسبة مئوية، أو معدل، أو نسبة بسيطة **(weygandt et al, 2018, 840)**

أ- مؤشر التغطية النقدية: أهم ما يمكن أن تقّدمه هذه النسبة هو التعرف على مد ى كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية أنشطة الاستثمار والتمويل، فضلاً عن سداد توزيعات الأرباح النقدية المستحقّة على الوحدة الاقتصادية للمساهمين أو أي تدفقات نقدية خارجة أساسية أو ضرورية في أنشطة التمويل أو الاستثمار، والمؤشّر العالي لهذه النسبة يعتبر دليلاً على سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الاستمرار في أنشطتها الرئيسة دون أي مشاكل (شروق وصباح، **2022**: **74**).

مؤشر التغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية التمويلية

ب- العائد على الايرادات من التدفق النقدي التشغيلي: وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان المتبعة في تحصيل النقدية من زبائنها حيث تمّثل المبيعات النقدية المحققة مصدراً أساسياً للتدفقات النقدية الواردة للوحدة الاقتصادية، وترتبط هذه النسبة بين تدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من جهة والمبيعات المتحقّقة من جهة أخرى (سعدية وشيماء، **2021**: **46**).

العائد على المبيعات من التدّفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / صافي الايرادات

ت- لعائد على حقوق الملكية: يقيس العائد على حقوق الملكية من خلال قسمة الدخل الصافي لفترة محددة، على متوسط مستوى حقوق المساهمين للفترة نفسها، يستخدم المحللون والمستثمرون والمديرون (**ROE**) على نطاق واسع كمقياس عام رئيسي لأداء الوحدة الاقتصادية. (**Hanlon, 2020: 225**) فكلما ارتفع العائد على حقوق الملكية مقارنة بصناعتها، كان ذلك أفضل (**Boigues, 2016: 48**)

العائد على حقوق الملكية = صافي ادخل / حقوق الملكية

ث- العائد على الموجودات: يقيس الربحية الإجمالية للموجودات من حيث الدخل المكتسب من كل دولار مستثمر في الموجودات ويتم حسابه بقسمة صافي الدخل على متوسط إجمالي الموجودات

العائد على الموجودات = صافي الدخل / متوسط إجمالي الموجودات

ج- معدل دوران الموجودات: يقيس معدل دوران الموجودات مدى كفاءة الوحدة في استخدام موجوداتها لتوليد المبيعات، ويتم تحديده عن طريق قسمة صافي المبيعات على متوسط إجمالي الموجودات، ويوضح الرقم الناتج مبيعات الناتجة عن كل دولار مستثمر في الموجودات (**Weygand et. al, 2018, 849**).

معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات / متوسط إجمالي الموجودات

ح- نسبة صافي الربح: تبين هذه النسبة قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق ربح نتيجة للمبيعات، كما تشير هذه النسبة إلى ما تحقّقه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصاريف الأخرى، يتم حسابه عن طريق قسمة صافي الدخل على صافي المبيعات للفترة وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مقبولا، وتحسب بالعلاقة الآتية (السعدي، ٢٠١٥: ٣٤)

نسبة صافي الربح = صافي الدخل / صافي المبيعات

يرى الباحث أنّ التحليل المالي هو أداة استراتيجية ذات أهمية كبيرة في البيئة الاقتصادية المعاصرة، اذ يلعب دوراً محورياً في تمكين الوحدات الاقتصادية من تقييم أدائها المالي والتشغيلي، وتعزيز قد ارتها التنافسية، ولقد ساهمت الظروف الاقتصادية والاجتماعية، مثل التوسع في منح الائتمان المصرفي وظهور الوحدات الاقتصادية متعددة الجنسيات، في إبراز أهمية التحليل المالي كوسيلة لفهم ديناميكيات الوحدات وأدائها المالي، كما أدى التطور التكنولوجي إلى تحسين دقة وسرعة التحليل المالي، مما ساهم في توفير معلومات ملاءمة تساعد المستخدمين، سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو إداريين، في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي:

اولاً: نبذة تعريفية عن مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل: تأسس المصرف بموجب شهادة تأسيس المرقمة (٢٨٢) في ٢٠٠١/٧/٢٠ الصادرة عن المديرية العامة لتسجيل الشركات/ اقليم كوردستان كشركة محدودة وبرأس مال (٢٠٠) مائتان مليون دولار، ومنح المصرف شهادة التأسيس المرقمة (١٥١٤٥) في ٢٠٠٦/١١/٢٣ والصادرة من دائرة تسجيل الشركات بغداد كشركة مساهمة خاصة وحصل المصرف على اجازة ممارسة الصيرفة الشاملة من البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم (٤٠٨/٣/٩) في ٢٠٠٧/٣/١ ومن حينه بدأ التطور في المصرف وارتفع رأس مال المصرف بالتدريج الى ٢٥٠ مليار دينار عراقي على ثلاث

مراحل كما بلغ اجمالي حقوق المساهمين كما في 2023/12/31 ٣٥٩,٥ مليار دينار عراقي. وبدأ مصرف رحلته بتميز من خلال شبكة فروعه التي تمتد من بغداد إلى السليمانية، دهوك، كركوك، وزاخو، بالإضافة إلى فرعه الرئيسي في أربيل. بالإضافة الى توسع المصرف أيضًا عبر مكاتب فرعية مثل مكتب مطار أربيل الدولي ودهوك. وبناء على كتاب هيئة الأوراق المالية رقم ١٠ / ١١٧٣ بتاريخ ٥ تموز ٢٠١٧ تمّت الموافقة على إدراج أسهم المصرف في سوق العراق للأوراق المالية. ومن الاهداف الاستراتيجية للمصرف يتضمن ما يلي:

١- **الامتثال للمتطلبات التشريعية والقانونية**: وتشمل هذه الركيزة كافة النشاطات المتعلقة بتنفيذ متطلبات البنك المركزي العراقي وتطبيق مبادئ الحاكمية في الإدارة الرشيدة للموارد والإمكانات.
٢- **نمو الأعمال**: يتحقق النمو بتطوير أنموذج الأعمال والتركيز على زيادة عدد المراسلين وعلى التوسع الجغرافي لشبكة الفروع والقنوات مع تنوع في الخدمات والمنتجات والعروض كما يتم تسويقها للجمهور عبر الية تسويق مدروسة ومستدامة.
٣- **تطوير الأنموذج التشغيلي**: يعتبر الأنموذج التشغيلي هو المحرك الداخلي للمصرف ولابد له من الصيانة والتحديث المستمر بتطوير هياكل العمل وتحديث العمليات المصرفية وأدوات العمل.
٤- **التطور التكنولوجي**: التوجّه نحو بيئة عمل خالية من التعاملات الورقية وتعتمد في تسيير أعمالها اليومية على برمجيات وتطبيقات حديثة تقلل الحاجة الى التدخل البشري مما يعزز الرقابة الداخلية ويحسن من كفاءة الأعمال المصرفية.
٥- **التعليم وتطوير الكادر البشري**: إعداد وتأهيل كادر بشري يتمتع بأعلى مستويات المعرفة والمهارات التقنية والإدارية ويكون قادراً على تنفيذ المهام والمسؤوليات الموكّلة إليه بمهنية وكفاءة وضمن الإطار الزمني المحدد ويساهم في تحسين الأداء الفردي للموظفين والأداء المؤسسي الشامل للمصرف.

ثانياً: واقع القوائم المالية في مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل: مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل (RT Bank) هو أحد المصارف التجارية التي تعمل في تقديم خدمات مالية ومصرفية متنوعة، ويركز المصرف على تقديم حلول تمويلية واستثمارية للشركات والأفراد، ويعمل على دعم المشاريع التجارية والاستثمارية في المنطقة. يوفر المصرف مجموعة من الخدمات، تشمل القروض، التمويل التجاري.

١. **الميزانية العامة المرحلية لمصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل:** فيما يأتي الميزانيات العامة المرحلية للربع الأول والثاني والثالث لعام 2023 لمصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل.

الجدول (١): الميزانية العامة المرحلية لمصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل

الموجودات	31/03/2023	30/06/2023	30/09/2023	31/12/2023	31/12/2022
الموجودات المتداولة					
النقود في الصندوق ولدى المصرف	829,149,690	702,520,736	735,514,437	673,643,147	820,317,742
الاستثمارات	1,018,853	1,018,853	6,018,854	6,018,854	1,018,853
الائتمان النقدي	82,280,899	73,136,306	72,908,845	76,441,090	84,156,198
المدينون	71,500,246	99,426,074	91,790,744	53,938,903	17,533,796
الذهب	3,019	3,019	3,019	3,019	3,019
الموجودات الثابتة	240,897,400	242,362,695	240,916,719	241,936,051	240,144,581
مجموع الموجودات	**1,224,850,107**	**1,118,467,683**	**1,147,152,618**	**1,051,981,064**	**1,163,174,189**
المطلوبات					
الحسابات الجارية والودائع	786,411,406	655,247,899	679,262,347	571,606,908	743,247,062
الدائنون	31,154,678	42,311,779	37,695,027	23,793,340	30,275,903
قروض	17,914,217	16,391,642	15,198,824	14,155,768	14,263,276
التخصيصات	59,703,200	68,846,995	69,531,822	82,933,201	57,536,722
رأس المال المدفوع	250,000,000	250,000,000	250,000,000	300,000,000	250,000,000
الاحتياطي القانوني	2,910,598	2,910,598	2,948,460	3,287,688	2,910,598
الاحتياطيات الأخرى	1,948,460	2,948,460	2,910,598	3,097,457	1,948,460
صافي الربح الكلي قبل التوزيع					
الأرباح والخسائر خلال السنة الحالية	11,815,381	16,818,143	26,613,373	-	
الأرباح المدورة	62,992,167	62,992,167	62,992,167	53,106,702	52,470,410
الأرباح عام 2022					10,521,758
المجموع	**1,224,850,107**	**1,118,467,683**	**1,147,152,618**	**1,051,981,064**	**1,163,174,189**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف عينة البحث

بناءً على البيانات المالية الواردة في الميزانيات المرحلية لمصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل لعام (2023)، سنركز على تحليل الاتجاهات المالية للموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين لكل فترة مالية من الفترات المالية المذكورة. وسنقوم بربط هذه الأرقام بدورها لدعم قرارات المستخدمين.

خلال الفترة 31/ 03/ 2023 بلغت مجموع الموجودات (**1,224,850,107**) مليار دينار، وتراجعت إلى (**1,118,467,683**) مليار دينار في 2023/06/30. فيما ارتفعت إلى (**1,147,152,618**) مليار دينار في30/ 09/ 2023، وتراجعت في نهاية السنة المالية إلى (**1,051,981,064**) مليار دينار.

مما يشير إلى تقلب في السيولة والنشاط، اما الموجودات الثابتة فقد حافظت على استقرار نسبي (240,897,400) مليون دينار في31/ 03/ 2023 وارتفعت إلى (242,362,695) مليون دينار في 30/ 06/ 2023 فيما تراجعت إلى (240,916,719) مليون دينار في 2023/09/30 ثم ارتفعت في نهاية السنة المالية إلى (241,936,051) مليون دينار.

اما الاستثمارات فقد بلغت (1,018,853) مليون دينار خلال الفترة 2023/03/31 استقرت خلال الربع الثاني على نفس المبلغ، فيما ارتفعت الى (6,018,854) مليون دينار خلال الفترة 30/ 09/ 2023 حافظت على نفس المبلغ حتى نهاية السنة.

أما بالنسبة الى جانب المطلوبات فقد بلغت مجموع الحسابات الجارية والودائع (786,411,406) مليون دينار خلال الفترة 31/ 03/ 2023 فيما تراجعت الى (655,247,899) مليون دينار خلال الفترة 30/ 06/ 2023 فيما ارتفعت ارتفاعٌ نسبياً الى (679,262,347) مليون دينار خلال الفترة ٣٠/ 09/ 2023 فيما انخفضت الى (571,606,908) مليون دينار خلال نهاية السنة.

اما القروض فقد بلغت (17,914,217) مليون دينار خلال الفترة 31/ 03/ 2023 فيما استمرت في الانخفاض الى نهاية السنة حيث بلغت (14,155,768) مليون دينار.

٢- الميزانية العامة لمصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل: فيما يأتي الميزانية العامة كما في نهاية لعام 2023/12/31 لمصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل.

الجدول (١): الميزانية العامة لمصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل 2023/12/31

أسم الحساب	٢٠٢٣ / المبلغ	٢٠٢٢ / المبلغ
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	519,758,529,828	634,090,551,798
أرصدة لدى المصارف	135,168,675,947	180,895,372,928
التسهيلات الائتمانية المباشرة	63,591,325,466	71,385,724,062
صافي الاستثمارات	5,799,190,820	799,190,680
موجودات ثابتة ملموسة	216,642,166,746	219,506,075,938
موجودات غير ملموسة	1,526,767,036	1,029,944,541
مشروعات تحت التنفيذ	4,387,377,051	3,177,768,042
موجودات أخرى	54,172,821,800	17,764,715,109
إجمالي الموجودات	**١,٠٠١,٠٤٦,٨٥,٦٩٦**	**1,128,649,343,098**
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
ودائع المصارف والحسابات الجارية تحت طلب	30,909,235,816	3,401,842,190
ودائع الزبائن	519,594,142,367	717,735,003,200
تأمينات نقدية	30,669,263,154	28,412,269,241
الأموال المقترضة	14,155,767,717	14,263,275,667
مخصصات متنوعة	23,870,421,378	18,591,788,679
مخصص ضريبة الدخل	8,664,937,145	4,872,944,700
مطلوبات أخرى	13,691,239,292	23,520,994,266
مجموع المطلوبات	**٦٤١,٥٥٥,٠٠٧,٨٦٩**	**٨١٠,٧٩٨,١١٧,٩٧٣**
حقوق الملكية		
رأس المال المدفوع	300,000,000,000	250,000,000,000
احتياطي القانوني	8,034,512,180	6,002,481,046
احتياطي توسعات	1,000,000,000	
أرباح محتجزة	50,457,335,647	61,848,744,109
مجموع حقوق الملكية	**٣٥٩,٤٩١,٨٤٧,٨٢٧**	**٣١٧,٨٥١,٢٢٥,١٥٥**
مجموع المطلوبات والحقوق الملكية	**١,٠٠١,٠٤٦,٨٥,٦٩٦**	**1,128,649,343,098**

المصدر: من إعداد د الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف عينة البحث

بالاعتماد على البيانات المالية الواردة في الميزانية العامة في الجدول أعلاه تبين لنا ان النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي فقد تراجعت بشكل كبير من (634,090,551,798) مليار دينار في (2022) الى (519,758,529,828) مليار دينار في (2023)،

مما يشير إلى انخفاض الاحتياطي النقدي والسيولة، وكذلك شهدت الأرصدة لدى المصارف الخارجية انخفاضاً من (180,895,372,928) مليار دينار إلى (135,168,675,947) مليار دينار، ما يُقيد قدرة المصرف على إدارة عملياته الدولية، اما الموجودات الثابتة الملموسة فقد بقيت مستقرة نسبيًا، في حين شهدت المشاريع قيد التنفيذ ارتفاعًا من (3,177,768,042) مليار دينار إلى (4,387,377,051) مليار دينار، وشهدت المخصصات المتنوعة ارتفاعًا من (18,591,788,679) مليار دينار إلى (23,870,421,378) مليار دينار، في حين انخفضت المطلوبات الأخرى من (23,520,994,266) مليار دينار إلى (13,691,239,292) مليار دينار، اما رأس المال المدفوع فقد ارتفع من (250) مليار دينار في 2022 إلى (300) مليار دينار في (2023)، مما قد يشير إلى رفع رأس المال.

٣ـ كشف الأرباح والخسائر المرحلية لمصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل الجدول (3) كشف الأرباح والخسائر المرحلية لمصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل

التفاصيل	31/03/2023	30/06/2023	30/09/2023	31/12/2023
الإيرادات				
فوائد مقبوضة	1,340,326	2,710,804	3,820,813	5,017,047
ايراد النشاط الخدمي	332,401	368,626	731,014	955,129
إيرادات العمليات المصرفية	15,748,325	39,773,144	60,727,455	94,889,394
الإيرادات الأخرى	2,050,959	2,050,959	2,050,959	2,050,959
إيرادات الاستثمارات	3,378	9,489	75,191	88,400
مجموع الإيرادات	**19,475,389**	**44,913,022**	**67,405,432**	**103,000,929**
المصروفات الإدارية				
المصاريف الادارية	6,415,465	20,073,173	30,094,462	41,783,626
مصروفات العمليات المصرفية	100,707	232,886	310,062	490,080
الاندثارات والاطفاء	770,096	1,562,913	2,417,734	3,407,588
المصروفات التحويلية	373,740	6,214,096	6,615,115	15,316,663
مصروفات السنوات السابقة	-	11,810	1,354,685	1,362,349
مجموع المصروفات	**7,660,008**	**28,094,878**	**40,792,058**	**62,360,306**
الأرباح المحققة	**11,815,381**	**16,818,144**	**26,613,374**	**40,640,623**

المصدر: من إعداد د الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف عينة البحث

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ارتفاع ملحوظ في الإيرادات الإجمالية خلال العام، اذ بلغت (19,475,389) مليون دينار في الربع الأول(31/ 03/ 2023)، فيما ارتفعت إلى (44,913,022) مليون دينار في الربع الثاني (30/ 06/ 2023)، وارتفعت في الربع الثالث (30/ 09/ 2023) إلى (67,405,432) مليون دينار ووصلت إلى (103,000,929) مليون دينار بنهاية العام (31/ 2023/12)، اما المصروفات الإدارية فتمثل الجزء الأكبر من المصروفات، وتشير الزيادة التدريجية إلى توسع في العمليات، ولكن قد تحتاج الإدارة إلى مراقبة هذه الزيادة لضمان الكفاءة، وقد حقق المصرف أرباحًا متزايدة مع تقدم الفترات: (11,815,381) مليون دينار في الربع الأول, (16,818,144) مليون دينار في الربع الثاني، (26,613,374) مليون دينار في الربع الثالث، بلغت (40,640,623) مليون دينار بنهاية العام.

٤ـ كشف الأرباح والخسائر لمصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل 31/ 2023/12

الجدول (٤): كشف الدخل لمصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل في ٢٠٢٣/١٢/٣١

أسم الحساب	٢٠٢٣ / المبلغ	٢٠٢٢ / المبلغ
إيرادات التشغيل		
الفوائد الدائنة	5,138,922,619	4,635,676,903
(الفوائد المدينة)	(977,812,430)	(1,103,136,956)
صافي ايرادات الفوائد	**٤,١٦١,١١٠,١٨٩**	**3,532,539,947**
الرسوم والعمولات الدائنة	73,189,446,563	48,081,067,497
الرسوم والعمولات المدينة	(5,588,295,043)	(2,644,083,712)
صافي الدخل من الرسوم والعمولات	**٦٧,٦٠١,١٥١,٥٢٠**	**45,436,983,785**
صافي الدخل من الفوائد والرسوم والعمولات	71,762,261,709	48,969,523,732
ايراد بيع وشراء عملات اجنبية	9,616,718,506	(1,367,191,055)
ايراد بيع وشراء عملات خلال المدة	11,436,149,215	5,149,480,000
ايرادات أخرى	3,619,691,582	5,934,546,390
صافي ايرادات التشغيل	**٩٦,٤٣٤,٨٢١,٠١٢**	**58,686,359,067**

المصروفات التشغيلية		
نفقات الموظفين	(6,959,609,494)	(4,297,991,343)
الاندثارات والاطفاءآت	(3,407,587,572)	(3,112,589,747)
صافي مخصص على التسهيلات	(1,008,606,033)	(5,990,859,315)
مصروف مخصص البنوك الخارجية والمحلية	(11,787,316,363)	(3,125,838,688)
مخصصات موجودات أخرى	(387,791,312)	-
مخصصات متنوعة (مخاطر تشغيل)	(6,983,467,303)	(9,181,406,063)
مصاريف تشغيلية أخرى	(17,327,676,819)	(17,582,971,355)
إجمالي المصروفات التشغيلية	**(٤٧,٨٦٢,٠٤٥,٨٩٨)**	**(43,291,656,511)**
الربح قبل الضريبة	**٤٨,٥٧٢,٧٦٦,١١٦**	**15,394,702,556**
مصروفات الضريبة	(٧,٩٣٢,١٤٣,٤٥٥)	(٤,٨٧٢,٩٤٤,٧٠٠)
الربح بعد الضريبة	**٤٠,٦٤٠,٦٢٢,٦٧١**	**١٠,٥٢١,٧٥٧,٨٥٦**

المصدر: من إعداد د الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف عينة البح ث

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه صافي إيرادات الفوائد بلغت (**٤,١٦١,١١٠,١٨٩**) مليار دينار في عام (2023)، مقارنة بـ (**3,532,539,947**) مليار دينار في عام (2022)، وارتفعت الإيرادات الصافية من الرسوم والعمولات بشكل كبير من (**45,436,983,785**) مليار دينار في 2022 إلى (**٦٧,٦٠١,١٥١,٥٢٠**) مليار دينار في (2023)، وانخفضت الإيرادات الأخرى من (**5,934,546,390**) مليار دينار في (2022) إلى (**3,619,691,582**) مليار دينار في (2023)، وارتفع صافي الإيرادات التشغيلية بشكل كبير (**٩٦,٤٣٤,٨٢١,٠١٢**) مليار دينار في (2023) مقارنة بـ (**58,686,359,067**) مليار دينار في (2022).

اما المصروفات التشغيلية ارتفعت نفقات الموظفين من (**4,297,991,343**) مليار دينار في 2022 إلى (6,959,609,494) مليار دينار في (2023)، وانخفضت مخصصات التسهيلات المباشرة بشكل كبير من (5,990,859,315) مليار دينار في (2022) إلى (1,008,606,033) مليار دينار في (2023)، وبلغت المصروفات التشغيلية الإجمالية (**٤٧,٨٦٢,٠٤٥,٨٩٨**) **مليار** دينار في (2023) مقارنة بـ (**43,291,656,511**) مليار دينار في (2022).

أما الارباح ارتفع الربح قبل الضريبة بشكل كبير من **15,394,702,556** مليار دينار في (2022) إلى **٤٨,٥٧٢,٧٦٦,١١٦** مليار دينار في 2023. ارتفع الربح الصافي من **١٠,٥٢١,٧٥٧,٨٥٦** مليار دينار في (2022) إلى **٤٠,٦٤٠,٦٢٢,٦٧١** مليار دينار في (2023).

٥- تحليل القوائم المالية المرحلية: ان تحليل القوائم المالية المرحلية هو أداة أساسية لتقييم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية على فترات زمنية قصيرة، ويستخدم على نطاق واسع من قبل المستثمرين والمديرين الماليين لاتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية، وسيتم من خلال هذا التحليل التركيز على مجموعة من المؤشرات المالية التي تساهم في إعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي للوحدة الاقتصادية وكفاءتها في استخدام مواردها وتوليد الأرباح. ومن أبرز المؤشرات التي سيتم تناولها في هذا الفقرة هي:

أ- مؤشر التغطية النقدية لمصرف الإقليم التجاري 2023: فيما يأتي جدول يبين مؤشر التغطية النقدية للمراحل الثلاثة الأولى فضلاً عن مؤشر التغطية النقدية في نهاية السنة لمصرف الإقليم التجاري لسنة (2023):

الجدول (٥): مؤشر التغطية النقدية المرحلية لمصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل (2023)

المؤشر	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	نهاية السنة
صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	104,966,218	122,887,906	78,359,301	(172,861,996)
أجمالي التدفقات النقدية الخارجة من الانشطة الاستثمارية والتمويلية	2,919,297	13,528,387	12,767,238	5,357,617
النسبة	**%3596**	**%908**	**%614**	**%-3226**

المصدر: من إعداد د الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

ونلاحظ من الجدول أعلاه، نسب مؤشر التغطية النقدية لمصرف الإقليم التجاري عبر عدة مراحل زمنية. وتعكس هذه النسب قدرة المصرف على تغطية التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية باستخدام التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية.

ويظهر مؤشر التغطية النقدية في المرحلة الأولى (3596%) أداءً ماليًا قويًا، حيث يتمكن المصرف من تغطية التزاماته بفارق كبير، هذه النسبة تعتبر إيجابية جدًا وتمنح المستثمرين ثقة في استقرار المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته بسهولة. أما نسبة المرحلة الثانية (908%)، فهي تدل على أن المصرف لايزال في وضع مالي جيد، مع قدرة واضحة على تغطية التزاماته النقدية بأكثر من (٩) أضعاف.

وتشير هذه النسبة إلى استدامة مالية جيدة، مما يطمئن المستثمرين. وفي المرحلة الثالثة (614%)، وعلى الرغم من انخفاض النسبة، إلا أنها لاتزال تعكس قدرة قوية للمصرف على تغطية التزاماته، وتعتبر هذه النسبة إيجابية وتعزّز ثقة المستثمرين في استقرار المصرف المالي، وبلغت هذه النسبة بحلول نهاية السنة (**3226-%**)، ونلاحظ تحولاً كبيراً، إذ اصبحت النسبة سالبة، وهو يشير إلى أن المصرف يواجه تحديات في تغطية التزاماته النقدية، مما قد يقلق المستثمرين ويؤثر سلباً على قراراتهم الاستثمارية، مثل التفكير في بيع الأسهم أو البحث عن تفسير لهذا التراجع الكبير. وبذلك فإنّ النسب في المراحل الأولى حتى المرحلة الثالثة تعكس قوة مالية، ولكن الانخفاض الحاد في نهاية السنة يثير القلق ويستدعي اجراء تقييم أعمق للوضع المالي للمصرف قبل اتخاذ قرارات استثمارية.

ب- مؤشر العائد على الايرادات من التدفق النقدي التشغيلي لمصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل (٢٠٢٣): وفيما يأتي جدول يبّين مؤشر العائد على الايرادات للمراحل الثلاثة الأولى فضلاً عن مؤشر العائد على الإيرادات في نهاية السنة لمصرف الإقليم التجاري لسنة (٢٠٢٣):

الجدول (٦): مؤشر العائد على الايرادات من التدفق النقدي التشغيلي المرحلية لمصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل (٢٠٢٣)

المؤشر	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	نهاية السنة
صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	104,966,218	122,887,906	78,359,301	(172,861,996)
صافي الايرادات	19,475,389	44,913,022	67,405,432	96,434,821
النسبة	**% 539**	**% 274**	**% 116**	**% -179**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

ونلاحظ من الجدول أعلاه، نسب العائد على الايرادات من التدفق النقدي التشغيلي لمصرف الإقليم التجار يعبر عدة مراحل زمنية، وتوفر هذه النسب نظرة حول قدرة المصرف على تحويل مبيعاته إلى تدفقات نقدية تشغيلية فعلية، مما يعكس كفاءته التشغيلية والمالية. اذ يُظهر المصرف في المرحلة الأولى (539%)، أداءً ممتازاً، حيث تمكن من تحقيق تدفقات نقدية تشغيلية تعادل أكثر من خمسة أضعاف مبيعاته، وتعكس هذه النسبة العالية كفاءة مالية قوية، مما يشجع المستثمرين على الثقة في أداء المصرف واستمرارية عملياته التشغيلية بكفاءة. أما في المرحلة الثانية (274%)، وعلى الرغم من أن النسبة قد انخفضت مقارنة بالمرحلة الأولى، إلا أنها لاتزال تعكس قدرة جيدة على تحويل المبيعات إلى تدفقات نقدية، وتظهر هذه النسبة كفاءة مقبولة وتمنح المستثمرين الطمأنينة بشأن استقرار المصرف المالي. ونلاحظ في المرحلة الثالثة (116%)، انخفاضاً أكبر في النسبة، مما يشير إلى تباطؤ في تحويل المبيعات إلى تدفقات نقدية. رغم أن النسبة لا تزال إيجابية، إلا أن هذا الانخفاض قد يثير بعض المخاوف لدى المستثمرين حول قدرة المصرف على الحفاظ على نفس المستوى من الكفاءة. ونلاحظ بحلول نهاية السنة انعكاساً كبيراً حيث أصبحت النسبة سالبة (-179%)، مما يعني أن المصرف يواجه تحديات كبيرة في تحقيق تدفقات نقدية تشغيلية مقارنة بمبيعاته.
وتشير هذه النسبة إلى مشاكل في إدارة التدفقات النقدية، وقد تدفع المستثمرين إلى إعادة تقييم قراراتهم الاستثمارية أو البحث عن الأسباب التي أدّت إلى هذا التراجع، وفي حين أظهرت المراحل الأولى والثانية أداءً جيدًا، إلا أن التراجع الملحوظ في المراحل التالية وخاصة بنهاية السنة يثير المخاوف حول قدرة المصرف على الحفاظ على أدائه المالي، وقد يتطلب هذا الانخفاض دراسة أعمق لفهم الأسباب المحتملة وراء التراجع قبل اتخاذ قرارات استثمارية جديدة.

ت- معدل دوران الموجودات لمصرف الإقليم التجاري (٢٠٢٣): فيما يأتي جدول بّين معدل دوران الموجودات للمراحل الثلاثة الاولى فضلاً عن معدل دوران الموجودات في نهاية السنة لمصرف الإقليم التجاري لسنة (٢٠٢٣):

الجدول (٧): معدل دوران الموجودات المرحلية لمصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل (٢٠٢٣)

المؤشر	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	نهاية السنة
صافي الايرادات	19,475,389	44,913,022	67,405,432	96,434,821
متوسط مجموع الموجودات	1,194,012,148	1,171,658,895	1,132,810,151	1,074,099,732
النسبة	% 2	% 4	% 6	% 9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

ونلاحظ من الجدول أعلاه، نسب معدل دوران الموجودات لمصرف الإقليم التجاري عبر عدة مراحل زمنية، ويعكس هذا التحليل كفاءة المصرف في استغلال موجوداته لتحقيق المبيعات، ويعطي صورة واضحة عن مدى فعالية إدارة المصرف. ويُظهر المصرف في المرحلة الأولى كفاءة منخفضة في استخدام موجوداته لتوليد المبيعات بنسبة بلغت (2%)، حيث تعني هذه النسبة أن المصرف يحقق مبيعات تعادل (2%) فقط من متوسط موجوداته ويشير هذا الأداء إلى عدم الاستغلال الأمثل للموجودات المتاحة، مما قد يسبب قلق لدى المستثمرين بشأن كفاءة الإدارة. ونلاحظ في المرحلة الثانية تحسنًا نسبياً في الكفاءة بنسبة بلغت (4%)، حيث تضاعفت النسبة مقارنة بالمرحلة الأولى، وهذا التحسن يعكس تحسناً في استغلال الموجودات مما قد يطمئن المستثمرين بأن المصرف بدأ بتحقيق تحسن في كفاءة إدارة موارده. ويستمر المصرف في التحسن حيث بلغت النسبة في المرحلة الثالثة (6%)، مما يعكس قدرة أفضل في استخدام الموجودات لتوليد المبيعات، وهذا الأداء المتحسن يعزّز ثقة المستثمرين في الإدارة وكفاءة

استغلال الموجودات المتاحة. ونلاحظ بحلول نهاية السنة تحسناً كبيراً في معدل دوران الموجودات، اذ بلغت النسبة (9%)، مما يعكس قفزة واضحة في كفاءة المصرف في استخدام موجوداته لتحقيق المبيعات، وهذه النسبة العالية تشير إلى استغلال فعّال للموجودات، مما يعزّز الثقة في قدرة المصرف على تحسين أدائه المالي بشكل كبير، والنسب عبر المراحل الزمنية تظهر تحسناً ثابتا في كفاءة المصرف في استخدام الموجودات لتوليد المبيعات، ويعزّز هذا التحسن التدريجي، وخاصة الزيادة الكبيرة في نهاية السنة، ثقة المستثمرين في كفاءة الإدارة وقدرتها على تحسين الأداء المالي للمصرف.

ث- العائد على الموجودات: العائد على الموجودات لمصرف الإقليم التجاري (٢٠٢٣): فيما يأتي جدول بّين العائد على الموجودات للمراحل الثلاثة الأولى فضلاً عن العائد على الموجودات في نهاية السنة لمصرف الإقليم التجاري لسنة (٢٠٢٣):

الجدول (٨): العائد على الموجودات المرحلية لمصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل (٢٠٢٣)

المؤشر	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	نهاية السنة
صافي الربح	11,815,381	16,818,144	26,613,374	40,640,623
متوسط مجموع الموجودات	1,194,012,148	1,171,658,895	1,132,810,151	1,074,099,732
النسبة	% 1	% 1	% 2	% 4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

ونلاحظ من الجدول أعلاه، نسب العائد على الموجودات لمصرف الإقليم التجاري عبر عدة مراحل زمنية. هذا المؤشر يساعد في فهم مدى كفاءة المصرف في تحقيق الأرباح باستخدام موجوداته المتاحة. يظهر المصرف في المرحلة الأولى كفاءة منخفضة في استخدام موجوداته لتحقيق الأرباح بنسبة بلغت (1%) وتظهر هذه النسبة أن المصرف يواجه تحديات في استغلال موجوداته بشكل فعال لتحقيق عوائد أعلى، وهوما قد يثير بعض القلق لدى المستثمرين. ونلاحظ في المرحلة الثانية أن النسبة بقيت ثابتة عند (1%) مما يعكس استمرار المصرف في مستوى الأداء نفسه دون تحسن ملحوظ في كفاءة استخدام الموجودات قد يشير هذا الاستقرار إلى وجود حاجة لتحسين استغلال الموارد المتاحة لتحقيق نتائج أفضل. ونلاحظ في المرحلة الثالثة تحسناً طفيفاً في النسبة حيث بلغت (2%) مما يعكس بعض التقدم في كفاءة المصرف في استخدام موجوداته لتحقيق أرباح، وهذا التحسن الطفيف قد يعد إيجابيًا، لكنه ليس كافيًا لجعل المصرف في وضع تنافسي قوي. ونشهد بحلول نهاية السنة زيادة ملحوظة في النسبة اذ بلغت (4%) مما يشير إلى تحسن كبير في كفاءة المصرف في استغلال موجوداته لتحقيق أرباح وتعكس هذه الزيادة جهودًا ناجحة في تحسين الأداء، وتوفر ثقة أكبر للمستثمرين في قدرة المصرف على تحقيق عوائد أكبر في المستقبل، في حين كان الأداء ثابتاً ومنخفضً افي المراحل الأولى، إلا أن التحسن الملحوظ في نهاية السنة يشير إلى تطور إيجابي في كفاءة المصرف، ويعزّز هذا التحسن من جاذبية المصرف كمكان للاستثمار، ويدل على التحسن في القدرة على تحقيق أرباح باستخدام الموجودات المتاحة.

ج- العائد على حقوق الملكية لمصرف الإقليم التجاري (٢٠٢٣): فيما يأتي جدول بّين العائد على حقوق الملكية للمراحل الثلاثة الأولى فضلاً عن العائد على حقوق الملكية في نهاية السنة لمصرف الإقليم التجاري لسنة (٢٠٢٣):

الجدول (٩): العائد على حقوق الملكية المرحلية لمصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل (٢٠٢٣)

المؤشر	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	نهاية السنة
صافي الربح	11,815,381	16,818,144	26,613,374	40,640,623
حقوق الملكية	329,666,606	335,669,368	345,464,598	359,491,847
النسبة	4%	5%	8%	11%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

نلاحظ من الجدول أعلاه نسب العائد على حقوق الملكية لمصرف الإقليم التجاري عبر عدة مراحل زمنية هذه النسب تقدم رؤية حول مدى كفاءة المصرف في استخدام حقوق المساهمين لتحقيق الأرباح. ويظهر المصرف في المرحلة الأولى قدرة محدودة في تحقيق العوائد باستخدام حقوق الملكية اذ بلغت النسبة (4%) وتعكس هذه النسبة كفاءة منخفضة، مما قد يثير بعض القلق لدى المستثمرين بشأن أداء المصرف المالي في استغلال حقوق المساهمين بفعالية.

ونلاحظ في المرحلة الثانية تحسناً طفيفاً في النسبة اذ وصلت (5%)، مما يعكس تحسناً بسيطاً في كفاءة المصرف، رغم هذا التحسن، إلا أن الأداء المالي لايزال يحتاج إلى المزيد من التحسين للوصول إلى مستويات أفضل من العائد على حقوق الملكية. ويستمر المصرف في المرحلة الثالثة في التحسن مع زيادة ملحوظة في النسبة اذ بلغت (8%) وتعكس هذه النسبة تحسنًا أكبر في استغلال حقوق الملكية لتحقيق أرباح، مما يعزّز ثقة المستثمرين في قدرة المصرف على تحقيق نتائج أفضل في المستقبل. ونلاحظ بحلول نهاية السنة تحسناً كبيراً في العائد على حقوق الملكية اذ بلغت (11%) وتشير هذه النسبة إلى تقدم كبير في أداء المصرف مقارنة بالمراحل السابقة، مما يمنح المستثمرين ثقة أكبر في قدرة المصرف على تحقيق أرباح مستدامة باستخدام حقوق المساهمين، والنسب عبر المراحل المختلفة تظهر تقدماً تدريجياً في العائد على حقوق الملكية، حيث يتحسن أداء المصرف بشكل ملحوظ بنهاية السنة، ويعزّز هذا التحسن جاذبية المصرف لدى المستثمرين ويشير إلى كفاءة أفضل في استغلال حقوق المساهمين لتحقيقه أرباح مستدامة.

ح- مؤشر صافي الربح: مؤشر صافي الربح لمصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل (٢٠٢٣): وفيما يأتي جدول يبّين مؤشر صافي الربح للمراحل الثلاثة الأولى فضلاً عن مؤشر صافي الربح في نهاية السنة لمصرف الإقليم التجار ي لسنة (٢٠٢٣):

الجدول (١٠): مؤشر صافي الربح المرحلية لمصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل (٢٠٢٣)

المؤشر	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	نهاية السنة
صافي الربح	11,815,381	16,818,144	26,613,374	40,640,623
صافي الايرادات	19,475,389	44,913,022	67,405,432	96,434,821
النسبة	% 61	% 37	% 39	% 42

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف

ونلاحظ من الجدول أعلاه، مؤشر صافي الربح لمصرف الإقليم التجاري عبر عدة مراحل زمنية ويعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في تحويل مبيعاته إلى أرباح صافية، وهو مؤشر مهم لتقييم الربحية التشغيلية للمصرف. إذ يظهر المصرف في المرحلة الأولى، أداءً قوياً اذ بلغت النسبة (61%) اذ يتمكن من تحويل جزء كبير من مبيعاته إلى أرباح صافية وتعكس هذه النسبة كفاءة عالية في إدارة النفقات التشغيلية، مما يزد من ثقة المستثمرين في قدرة المصرف على تحقيق نتائج مالية إيجابية.
ونلاحظ في المرحلة الثانية انخفاضاً ملحوظاً في النسبة مقارنة بالمرحلة الأولى اذ بلغت (37%) وقد يشير هذا التراجع إلى زيادة في التكاليف أو انخفاض في كفاءة إدارة المصرف، مما قد يثير بعض التساؤلات حول الاستدامة المالية في هذه الفترة. واستقر الأداء المالي للمصرف في المرحلة الثالثة مع تحسن طفيف في نسبة صافي الربح اذ بلغت (39%) هذا الاستقرار يعكس قدرة المصرف على تحقيق أرباح متوازنة بعد التراجع السابق، مما قد يمنح المستثمرين الثقة بعودة المصرف إلى مسار ربحية جيد.
ونلاحظ في المرحلة الاخيرة أن النسبة بلغت (42%) مما يشير إلى ثبات الأداء المالي للمصرف وقدرته على الحفاظ على مستوى ربحية ثابت، هذه النسبة تعكس استمرار قدرة المصرف على تحويل نسبة جيدة من مبيعاته إلى أرباح صافية، النسب عبر المراحل الزمنية تظهر أن المصرف بدأ بأداء قوي في المرحلة الأولى، لكن واجه تراجعاً في المرحلة الثانية قبل أن يستعيد بعض التوازن في المراحل التالية، والاستقرار في نهاية السنة يعكس قدرة المصرف على الحفاظ على مستوى مقبول من الربحية، مما يشير إلى استدامة جيدة في الأداء المالي للمصرف.
يتضح من خلال تحليل القوائم المالية المرحلية للمصرف عينة البحث أن المؤشرات المالية تعكس تبايناً ملحوظاً في الأداء المالي بين التقارير المرحلية المختلفة. وهذا التباين يعكس تأثير عدة عوامل منها الكفاءة الإدارية، والسياسات المالية، والتغيرات في البيئة الاقتصادية، كما أن النسب المحسوبة تظهر نقاط القوة والضعف في الأداء المالي لكل مصرف، مما يدعم أهمية هذه التحليلات في تعزيز قدرة الأطراف المعنية، سواء المستثمرين أو المديرين الماليين، على اتخاذ قرارات رشيدة.
يرى الباحث أن الاعتماد على هذه المؤشرات كأساس لتقييم الأداء المالي لا يقتصر على كونها أدوات تحليلية فقط، بل يمكن استخدامها كأداة استراتيجية لتحسين الكفاءة وتوجيها لموارد نحو الأنشطة الأكثر ربحية واستدامة. بناءً على ذلك، ويتبين لنا اهمية الاستمرار في تحليل القوائم المالية بشكل دوري وبأسلوب شامل مع الاخذ في الاعتبار المؤثرات الداخلية والخارجية لضمان تحسين الأداء المالي وتعزيز الاستقرار المؤسسي على المدى الطويل. وكذلك يرى الباحث انه من الضروري تعزيز الاعتماد على التحليل المالي الدوري كجزء من العمليات الاستراتيجية للمصارف لتحقيق نمو مستدام وتعزيز الثقة لدى الأطراف ذات العلاقة.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

تمثل هذه الفقرة مجموعة من الاستنتاجات النظرية والتطبيقية التي توصل اليها الباحث من خلال دارسته التي تناولت موضوع دور التحليل المالي للقوائم المالية المرحلية في ظل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS 34) على قرارات المستخدمين، وبما أن الفقرة يتكون من جانبين نظري وتطبيقي فإن الاستنتاجات كذلك تشمل الجانبين وكالآتي:

استنتاجات الجانب النظري

١. التوافق مع المعايير حيث يحدد معيار المحاسبة الدولي (IAS 34) المتطلبات الأساسية للتقارير المرحلية، مما يعزّز من توحيد أساليب إعدادها عالميًا وزيادة قابليتها للمقارنة.
٢. تمثل التقارير المرحلية أداة مرنة يتم تكييفها بناءً على احتياجات الوحدات الاقتصادية والمستخدمين، حيث تقدم معلومات موجزة لتقييم الأداء المالي.
٣. تسهم التقارير المرحلية في تقليل الفجوة المعلوماتية بين الوحدات الاقتصادية والمستثمرين، مما يعزّز ثقة السوق ويزيد من شفافية العمليات المالية.
٤. يساعد التحليل المالي على التنبؤ بمخاطر السيولة والربحية، مما يتيح اتخاذ تدابير احترازية لمواجهتها.
٥. يوفر التحليل الديناميكي تصّوراً مستقبليًا للأداء المالي بناءً على الاتجاهات التاريخية، مما يعزّز من دقة التوقعات.
٦. توفّر التقارير المرحلية معلومات فورية تمكّن التحليل المالي من تقديم توصيات سريعة ومبنية على أحدث البيانات.

استنتاجات الجانب التطبيقي

١. بلغ مؤشر التغطية النقدية في المرحلة الأولى (3596%) إلا أنه شهد انخفاضًا الى (-3226%) بنهاية السنة، مما يعكس تحديات في إدارة الالتزامات.
٢. شهد العائد على المبيعات انخفاضًا من (539%) في المرحلة الأولى إلى (-179%) بنهاية السنة، مما يعكس صعوبات في تحقيق تدفقات نقدية تشغيلية مقارنة بالمبيعات.

آثار الدراسة

أظهرت هذه الدراسة على مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS 34) في إعداد القوائم المالية المرحلية أسهم في تعزيز شفافية الإفصاح المالي ودقة المعلومات المتاحة للمستخدمين، مما انعكس إيجاباً على قرارات المستثمرين والمقرضين. كما بينت النتائج أن التحليل المالي المرحلي باستخدام مؤشرات مثل التغطية النقدية والعائد على الموجودات وحقوق الملكية وصافي الربح وفر أداة فعّالة للكشف عن التباينات في الأداء المالي عبر الفترات، وهو ما مكن إدارة المصرف من تحسين التخطيط المالي وإدارة المخاطر. وبذلك وفرت الدراسة دليلاً عملياً على أهمية التحليل المالي المرحلي في تقليل فجوة المعلومات وتعزيز ثقة السوق في الأداء المصرفي.

ثانياً: التوصيات

وفقا للاستنتاجات التي توصل اليها البحث في الجانبين النظري، والتطبيقي يوصي الباحث: -

١. توصي الوحدات الاقتصادية بتبني أحدث معايير المحاسبة الدولية بشكل شامل لضمان توحيد إعداد التقارير وزيادة قابليتها للمقارنة عالميًا، مع تدريب الفرق المحاسبية على تطبيق هذه المعايير بفعالية.
٢. تُنصح الوحدات الاقتصادية بتكييف التقارير المرحلية لتلبية احتياجات المستخدمين المختلفين، بما يشمل تضمين معلومات موجزة عن الأداء المالي والاستراتيجيات المستقبلية مع الالتزام بالبساطة والوضوح.
٣. يجب على الوحدات الاقتصادية تعزيز الإفصاح المالي عبر التقارير المرحلية، مع التركيز على الأحداث الجوهرية والتغيرات المالية التي تهم المستثمرين، لضمان بناء ثقة مستدامة مع أصحاب المصلحة.
٤. ضرورة استخدام أدوات التحليل المالي المتقدمة لرصد مخاطر السيولة والربحية بشكل دوري، مع وضع خطط استباقية للتعامل مع التحديات المتوقعة.
٥. تنصح الوحدات الاقتصادية بتحليل الاتجاهات التاريخية للأداء المالي بدقة والاستفادة من نتائجها لوضع خطط استراتيجية طويلة الأجل تضمن استقرار العمليات وتحقيق الأهداف.
٦. تُوصى الإدارة بتطبيق التحليل باستخدام النسب المالية كأداة أساسية لتقييم الأداء التشغيلي والتمويلي، مع مقارنة هذه النسب بمعايير الصناعة والمؤشرات القطاعية لضمان الدقة.

المقترحات للبحوث المستقبلية

١. توسيع نطاق الدراسات لتشمل قطاعات اقتصادية أخرى للمقارنة بين مستويات الالتزام بمعيار (IAS 34) وأثره على جودة القرارات المالية.
٢. إدراج متغيرات جديدة مثل دور التكنولوجيا المالية والحوكمة المؤسسية في تحسين فعالية التقارير المالية المرحلية.
٣. اقتراح حلول عملية لمعالجة المعوقات التي تواجه تطبيق معيار (IAS 34) في البيئة العراقية.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

١- ابوشيبة، إبراهيم علي، بن سليم، فطيمة. (٢٠٢٤). العوامل البيئية المؤثرة على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS 34) التقارير المالية المرحلية مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، مجلد (٢١)، عدد.(1)
٢- الأنصاري، أسامة عبد الخالق، الجزيري، خيري علي، أبو ناعم، عبد الحميد مصطفى، حميد، محمد عثمان إسماعيل. (١٩٩٩). اساسيات التمويل.
٣- الدوري، عمر علي، وجواد، الزهراء كاظم. (٢٠٢٣). دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولي في تحسين نتائج تقييم الأداء المصرفي: دراسة تحليلية مقارنة في مصرف بغداد، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد (٤)، العدد.(2)
٤- الزبيدي، فراس خضير، العابدي، قاسم كريم. (٢٠٢٢). أثر التدفقات النقدية على مخاطر الاستثمار في الأسهم العادية، مجلة الكلية الاسلامية.
٥- السعدي، بلعيالي. (٢٠١٥). دراسة حالة شركة التوضيب وفنون الطباعة -EMBAGبرج بوعريريج، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر – بسكرة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
٦- الصيح، عبد الحميد مانع، بامشموس، عبد الله أحمد عمر، حنش، حسان حسن. (٢٠٢٢). أهمية القوائم المالية المرحلية لمستخدمي المعلومات المحاسبية في الجمهورية اليمنية، مجلة دارسات اقتصادية، مجلد (٩)، عدد.(1)
٧- العبيدي، حسنين حميد، عبد الله نور عبد الرازق. (٢٠٢١). تحليل التقارير المرحلية واهميتها للمستخدمي نوفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (٣٤)، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد (١٣)، العدد.(2)
٨- العبيدي، حسنين حميد، وعبد الله، نور عبد الرزاق. (٢٠٢١). تحليل التقارير المرحلية واهميتها للمستخدمين وفقاً للمعيار المحاسبي ٣٤ "دراسة تطبيقية في مصرف سومر التجاري، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد (١٣)، العدد.(2)
٩- المشهداني، بشرى نجم عبد الله. (٢٠١٩). دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية، ResearchGate.
١٠-المشهداني، بشرى نجم عبد الله، العبيدي، الست جوان جاسم خضير. (٢٠١١). دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد.(26)

١١-امال، درقة. (٢٠١٥). أثر التحفي ازت الجبائية على الأداء المالي في الشركة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
١٢-أبو بكر، محمد، وزياد قفطان الضمور. (٢٠٢٣). الرقابة المالية ودورها في رفع أداء الضبط المالي في البلديات، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد (٤)، العدد (١٢)، ٥٥٧-٥٧٥.
١٣-أبو نصار محمد، حميدات جمعة. (٢٠٢٤). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دائرة المكتبة الوطنية، عمان – الأردن .
١٤-أبوبكر، زيتو عولا، خضر، جرجيس مصطفى، عزت، ريازن صلاح الدين. (٢٠١٧). أثر الافصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١)، العدد.(33)
١٥-بشناق، أزهر صبحي. (٢٠١١). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية -غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.
١٦-جاف، رزكار عبد الله صابر، أحمد، خوناف عبد الحميد. (٢٠٢١). دور الآليات المحاسبية لحوكمة المصارف في تحسين جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المرحلية، مجلة قهلاى زانست العلمية، المجلد (٦)، العدد.(1)
١٧-سعدية، كعيبش، شيماء، بوشبوط. (٢٠٢١). دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للشركة الاقتصادية، رسالة ماجستير قسم ع لوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
١٨-سكيك، طارق فايز. (٢٠١٠). أثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.
١٩-شاكر، أحمد محمد، عبد السميع، أحمد صالح، نصر، شيماء على. (٢٠٢٤). العلاقة بين توقيت نشر التقارير المرحلية وأسعار وعوائد الأسهم في سوق الأوراق المالية المصرية، مجلة البحوث التجارية -كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد (٤٦)، العدد.(1)
٢٠-شنات، إيمان مفيد محمد، ٢٠٢٤، رسالة ماجستير، دور استخدام التحليل المالي في تقييم استمرارية الشركات في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات، الاردن.
٢١-شروق، بوبندير، صباح، تاموم. (٢٠٢٢). دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية اتخاذ القرار، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر.
٢٢-فرنوي، مصطفى السيد محمد جودة، وحسن، نور الدين مرتاح. (٢٠٢٣). دراسة أثر الانعكاسات الاقتصادية الناتجة عن التوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على مؤشرات الأداء المالي: بالتطبيق على مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
٢٣-كريشان، بيان، التحليل المالي وأثره في اتخاذ القرارات المالية، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس-العدد.(49)
٢٤-منصور، سامر أحمد محمد. (٢٠٢٠). أثر استخدام التقارير المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ "التقارير المالية المرحلية" على قرارات المستخدمين في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة.
٢٥-نزيهة، بن داني، حنان، بن صديق. (٢٠٢١). دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في الشركة الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

1- Abu Bakr, Muhammad, and Ziyad Qaftan Al-Dhamour. (2023). Financial Control and its Role in Improving Financial Control Performance in Municipalities, Journal of Humanities and Natural Sciences, Volume (4), Issue (12), 557-575.
2- Abu Bakr, Zayto Awla, Khader, Jirjis Mustafa, and Izzat, Riyazan Salah Al-Din. (2017). The Impact of Disclosing Segmental Information in Interim Financial Reports on the Quality of Accounting Information, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (1), Issue (33).
3- Abu Nassar, Muhammad, and Humaidat Juma. (2024). International Accounting and Financial Reporting Standards: Theoretical and Practical Aspects, Third Edition, National Library Department, Amman, Jordan.
4- Abu Shaiba, Ibrahim Ali, and Bin Salim, Fatimah. (2024). Environmental Factors Affecting the Application of International Accounting Standard (IAS 34) Interim Financial Reporting, Journal of Economic and Political Sciences, Volume (21), Issue (1).
5- Al-Ansari, Osama Abdel-Khaleq, Al-Jaziri, Khairi Ali, Abu Na'im, Abdel-Hamid Mustafa, Hamid, Muhammad Othman Ismail. (1999). Fundamentals of Finance.
6- Al-Douri, Omar Ali, and Jawad, Al-Zahraa Kazem. (2023). The Role of Adopting International Financial Reporting Standards in Improving Banking Performance Evaluation Results: A Comparative Analytical Study at Bank of Baghdad, Al-Riyada Journal of Finance and Business, Volume (4), Issue (2).
7- Al-Mashhadani, Bushra Najm Abdullah, and Al-Ubaidi, Al-Sat, Joan Jassim Khudair. (2011). The Role of Interim Financial Reports in Enhancing the Efficiency of the Financial Market, Journal of Baghdad College of Economic Sciences University, Issue (26).
8- Al-Mashhadani, Bushra Najm Abdullah. (2019). The Role of Interim Financial Reports in Enhancing the Efficiency of the Financial Market, ResearchGate.
9- Al-Saadi, Belayali. (2015). A Case Study of the Packaging and Printing Arts Company EMBAG - Bordj Bou Aouirj, Master's Thesis, University of Mohamed Khider - Biskra - Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences.
10- Al-Sayeh, Abdel-Hamid Maneh, Bamashmous, Abdullah Ahmed Omar, Hanash, Hassan Hassan. (2022). The Importance of Interim Financial Statements for Users of Accounting Information in the Republic of Yemen, *Economic Studies Journal*, Volume (9), Issue (1).
11- Al-Ubaidi, Hassanein Hamid, and Abdullah Noor Abdul-Razzaq. (2021). Analysis of Interim Reports and Their Importance to Users According to International Accounting Standard (34), *City of Science College Journal*, Volume (13), Issue (2).
12- Al-Ubaidi, Hassanein Hamid, and Abdullah, Noor Abdul-Razzaq. (2021). Analysis of Interim Reports and Their Importance to Users According to Accounting Standard 34: An Applied Study at Sumer Commercial Bank, Journal of the City of Science College, Volume (13), Issue (2).

13- Al-Zubaidi, Firas Khudair, and Al-Abidi, Qasim Karim. (2022). The Impact of Cash Flows on Investment Risks in Common Equity, Journal of the Islamic College.
14- Amal, Darqa. (2015). The Impact of Tax Incentives on the Financial Performance of Economic Companies, Master's Thesis, University of Oum El Bouaghi, Algeria.
15- Bishnaq, Azhar Subhi. (2011). Evaluating the Financial Performance of Islamic and Conventional Banks Using Financial Indicators, Master's Thesis, Islamic University of Gaza, Faculty of Commerce, Department of Accounting and Finance.
16- Farnawi, Mustafa Elsayed Mohamed Gouda, and Hassan, Nour Eldin Murtah. (2023). A Study of the Impact of Economic Implications Resulting from Compliance with International Financial Reporting Standards (IFRS) on Financial Performance Indicators: A Case Study of Egypt, Scientific Journal of Economics and Commerce.
17- Jaf, Rizkar Abdullah Saber, Ahmed, Khunaf Abdel-Hamid. (2021). The Role of Accounting Mechanisms for Bank Governance in Improving the Quality of Information Content in Interim Financial Reports, Qahlay Zanst Scientific Journal, Volume (6), Issue (1).
18- Krishan, Bayan. Financial Analysis and Its Impact on Financial Decision-Making, Arab Journal of Scientific Publishing, Issue 5, Issue (49).
19- Mansour, Samer Ahmed Mohamed. (2020). The Impact of Using Financial Reports According to International Accounting Standard No. 34. "Interim Financial Reports" and their Impact on User Decision-Making in Jordanian Commercial Banks, Unpublished Master's Thesis.
20- Naziha, Ben Dani, Hanane, Ben Seddik. (2021). The Role of Financial Analysis in Decision-Making in Economic Companies, Abdelhamid Ibn Badis University of Mostaganem.
21- Saadia, Kaibesh, Shaima, and Bouchbout. (2021). The Role of the Cash Flow Statement in Evaluating the Financial Performance of an Economic Company, Master's Thesis, Department of Finance and Accounting, University of Mohamed Seddik Ben Yahia - Jijel, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Algeria.
22- Shaker, Ahmed Mohamed, Abdel-Samie, Ahmed Saleh, Nasr, Shaimaa Ali. (2024). The Relationship Between the Timing of Interim Report Publication and Share Prices and Returns in the Egyptian Stock Market, Journal of Commercial Research - Faculty of Commerce, Zagazig University, Volume (46), Issue (1).
23- Shatat, Iman Mufid Mohamed, 2024, Master's Thesis, The Role of Using Financial Analysis in Assessing Corporate Continuity in Jordan from the Perspective of Auditors, Jordan.
24- Shrouq, Boubendir, Sabah, Tamoum. (2022). The Role of the Cash Flow Statement in Supporting the Decision-Making Process, Master's Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Department of Financial and Accounting Sciences, Mohamed Seddik Ben Yahia University, Jijel, Algeria.
25- Skeik, Tariq Fayez. (2010). The Impact of Interim Financial Reports on Share Price and Trading Volume, Master's Thesis, Islamic University, Gaza.

ثالثاً: المصادر الاجنبية

1- Alsarairi, Malek, Al-hamadeen, Radhi. (2015). Interim Financial Reporting and Compliance with (IAS 34).
2- Alsharari, N. M., Alhamadeen, K. L. (2022). Financial Reporting and Analysis of Tesla Green Technology in the. Banking and Accounting Issues, 3.
3- Badawy, A., Elmahdi, A., Abd El-Hafez, S., & Ibrahim, A. (2022). Water profitability analysis to improve food security and climate resilience: a case study in the Egyptian Nile Delta. Climate, 10(2), 17.
4- Badawy, Hebatallah Abd El Salam. (2021). The Effect of Quality and Timeliness of Limited Review Report on Perceived Interim Financial Reporting Quality during COVID-19 Pandemic Crisis: Evidence from.
5- Boigues, Sergio Ribera. (2016). An empirical factor analysis of efficiency and profitability ratios in the U.S retail industry A Thesis, In Fulfillment of the Requirements for the Course IET 699.
6- Christensen, Theodore E., Cottrell, David M., Baker, Richard E. (2014). Advanced Financial Accounting, McGraw-Hill/Irwin.
7- Deloitte. (2010). (IAS 34) – Interim financial reporting A Canadian perspective.
8- Hanlon, Michele, Magee, Robert p., Pfeiffer Glenn M., Dikeman, Thomas R. (2020). Financial Accounting, Cambridge Business Publishers.
9- Hanlon, Michele, Magee, Robert p., Pfeiffer Glenn M., Dikeman, Thomas R. (2020). Financial Accounting, Cambridge Business Publishers.
10- K.R. Subramanian. (2014). Financial statement analysis, McGraw-Hill Education.
11- Libby, Robert, Libby Patricia A., Hodge, Frank. (2017). Financial Accounting, Richard D. Irwin, Inc.
12- Weygand Jerry, Kimmel Paul D, Kiso Donald E. (2018). “Accounting Principles”, 13th Edition, Wiley.